

## الديمقراطية الصحيحة

تسوى بين الجميع في فرص النجاح

بقلم الأستاذ س . ق

تذهب بعض المذاهب المتطرفة إلى محاولة التسوية بين جميع الطبقات وجميع الأفراد ، فتصطدم بعقبة طبيعية لا سبيل إلى التغلب عليها ، وهي أن الناس جميعا ليسوا متساوين في مواهبهم وقواهم الطبيعية ، فلا سبيل إذن للتسوية بينهم تسوية تامة في مظاهر حياتهم الاقتصادية ، وكل عمل ضد الطبيعة مقضى عليه بالفشل واليأس .

أما الديمقراطية فلا تحاول هذه المحاولة الفاشلة ، ولكنها تعنى بتحقيق نوع آخر من المساواة بين أهل الوطن الواحد ، يزيل ما في نفوس المتخلفين من حقد على السابقين في ميادين الحياة ، وتمتاز به عن الدكتاتورية والبيروقراطية وعن المذاهب المتطرفة جميعا . تلك هي المساواة بين الجميع في فرص النجاح ، بإعطاء كل فرد فرصة يظهر فيها مواهبه ، ويتقدم ويثرى بلا عائق من البيئة المحيطة به ، وبغير أن يقف مستوى طبيقته أو بيئته دون ارتقائه أرفع المناصب ، ومنها رئاسة الجمهورية في بلد كالولايات المتحدة .

هذه السمة هي أولى سمات الديمقراطية ، وليس الدستور أو الحكم البرلماني أو القوانين المنظمة لها إلا مظاهر لا تبلغ في قيمتها الحقيقية ولا في تقديرها عند الشعب ما تبلغه هذه السمة من التحقيق العمل لأغراض الديمقراطية الصحيحة ، والتي لا يعد لها في هذا إلا المسؤولية الوزرية وكون الشعب مصدر السلطات وشعوره بالسيطرة الحقيقية على تسيير دفة الشؤون العامة .

ومعنى التسوية بين الجميع في فرص النجاح أن يتيح لكل فرد أسلحة النضال العامة وتزيل من أمامه العقبات المصطنعة من العرف والعادة ، وتجعل له الحق في تولى كل عمل تهيئه له ثقافته واستعداده .

فالصحة حق طبيعي لكل فرد ، والتعليم إلى درجة خاصة حق من حقوقه كذلك وتولى المناصب والأعمال العامة والرقى فيها بحض الكفاءة والجدارة حق ثالث معترف به . . . وهكذا .

وهذه هي التسوية المعقولة التي لا تعارض الطبيعة ولا الدين ، وهي في الوقت ذاته واقية من المذاهب المتطرفة ، لأنها تضمن الأفراد والجماعات على أنهم سينجحون وينالون نصيبهم بكدهم واجتهادهم ، وأن ليس هناك أمامهم من الحواجز والقيود ما يستدعي الحركات العنيفة لإزائته وتحطيمه .

• •

وهنا نسأل : ما نصيبنا نحن في مصر من هذه السمة الأصلية في الحياة الديمقراطية ؟ لدينا دستور كأرق الدساتير ، وحكم نيابي منظم باللوائح والقوانين . ومن الوجهة النظرية ليس هناك ما يحول دون فرد وتولى أرفع مناصب الدولة وهي رياضة الحكومة ، أو دون تولى عمل من الأعمال الخاصة أو العامة في حدود القانون .

ولكن الواقع غير هذه المظاهر ذلك أن وسائل النجاح في الحياة ليست مهياة للجميع ، على الرغم من أن المصريين متساوون جميعا أمام القانون ، وأمام نظم التوظيف والعمل الخاص والعام .

الصحة التي هي حق طبيعي لكل فرد قد حرمتها ملايين كثيرة لأسباب لا يدلم فيها ولا قدرة لهم على دفعها — والصحة أولى وسائل النجاح العملي في الحياة كما تقدم — ذلك أن الفقر والمخاطات مستوى الدخل قد حرم الملايين التغذية الصحية المناسبة والسكن الصحي اللائق والعلاج الضروري في حالة المرض ، كما أن نظام الري والصرف الذي لم تلاحظ فيه الناحية الصحية قد قلل جرائم الأمراض المتوطنة إلى كل بقعة وصلت إليها المشروعات .

والتعليم إلى درجة خاصة — وهو حق لكل فرد في النظام الديمقراطي وهو كذلك وسيلة قوية من وسائل النجاح — قد حرمتها الملايين أيضا بحكم الفقر وعدم القدرة على أداء نفقات التعليم ؛ أما التعليم الإلزامي فلم يعم حتى اليوم ، وهو كذلك — باعتراف وزارة المعارف — لم يفلح في مهمته ، ولو أفلح لبق مع ذلك قاصرا عن الوصول بالمتعلم إلى درجة تمكنه من الكفاح ، كما هو شأن التعليم العام في إنجلترا الذي يقرب من التعليم الثانوي عندنا وهو هناك بالجان لكل من أراد ، أو التعليم الابتدائي والثانوي في فرنسا وهو بالجان أيضا .

كذلك يجوز أن نضيف إلى مظاهر عدم التسوية في الفرص بين الجميع أشياء ثانوية أقل شأنًا من الصحة ومن التعليم ، مثل ما هو مقرر من تفضيل أبناء بعض الموظفين في القبول بالمدارس والمناصب على جمع المتقدمين إليها كأبناء الضباط في الحربية والبوليس وأبناء المستشارين الملكيين في أقلام القضاة . فهذا امتياز يتنافى في روح الديمقراطية .

ولا أحب أن أضيف إلى ما تقدم مظهر المحسوبية في التوظيف والترقية ، وإهمال الكفاءات والمواهب ؛ فذلك مظهر كرهه يجب القضاء عليه سواء في النظام الديمقراطي أو سواء

من النظم ، وهو عيب من عيوب الخلق ، قبل أن يكون عيبا من عيوب النظم . ولكن يجب أن يحسب حاسبه على كل حال . ففي بعض المهود كان نظام المحسوبة هو الأصل ونظام المساواة هو الاستثناء !

ولآن رجع الى حق الصحة وحق التعمير وحرمان الملايين في مصر منهما ، مما يجعل المساواة في الفرص معدومة تقريبا ، ويعمل النحاح و الحياة العامة وفقا على فريق دون فريق ، ويرجع بنا الى الحكم البيروقراطي في صورة من صورته .

في إنجلترا - كما قلت - يمكن كل فرد من التعليم العام بالجان ، كما يمكن كل فرد من التمتع بالصحة العامة بسبب ارتفاع الدخل الفردي والتغذية الصحية ، وبسبب آخره وجود المستشفى المهيا لقبول كل مريض يفد اليه وتقديم العلاج الوافي الصحيح له بالجان في المدينة والقرية على السواء .

وهل يستطيع في إنجلترا مالا يستطيع في مصر ؟

قد يكون هذا صحيحا الى حد ما - فالدخل الفردي والقومي في إنجلترا مرتفع جدا بالنسبة لمثله في مصر ، ولكن هذا لا يجعل من المستحيل أن تأخذ ببعض الأسباب ، وليس الذي ينقصنا هو هذا وحده ، بل ينقصنا أن نحس إحساسا صادقا بالأم الفقراء ، وأن تتفاعل الروح الديمقراطية في دماينا كتفاعلها في نظمتنا وقوانيننا ومظاهرنا .

في إنجلترا يتاح التعليم العام للجميع ، وتتاح المستشفيات الكاملة والعلاج الصحيح للجميع ، وتتاح التغذية الصحية والسكن المناسب للجميع ، لأن السعداء يشاركون المحرومين ويتضامنون معهم في الحياة .

هذا هو العامل الرئيسي الأول . فهناك الضرائب المتدرجة بنسبة الدخل . وهناك التخفيف في الضرائب على الضروريات وعلى السلع بوجه عام لأنها الضرائب التي يدفعها المستهلكون بصفة غير مباشرة ، مع التشديد في الضرائب المباشرة على رءوس الأموال التي تدفعها طبقات خاصة .

فهذا التعليم العام المباح للجميع ، وهذه المستشفيات المجانية التي لا تفتقر في شيء عن المستشفيات الخاصة ، إنما تنفق عليها الحكومة والهيئات البلدية والقروية من تلك الضرائب المتدرجة التي يؤدي الفقراء أقلها والأغنياء أكثرها ، فيتحقق بذلك معنى التضامن الاجتماعي بين الطبقات والأفراد .

حقا إن مستوى انضرائب في إنجلترا مرتفع عما في مصر بالنسبة للفقراء والأغنياء على السواء ، ولكن هذا الارتفاع بالنسبة للأولين ظاهري فقط ، ذلك أنهم يستردون ما يدفعونه

ويزيدون عليه ، بإعفاء أبنائهم من النفقات في التعليم العام ، وتحملهم من نفقات العلاج لكل فرد فيهم إذ يمدون في المستشفى المجاني من العناية ما يجده الأغنياء في مستشفياتهم الفخمة .

ولنضرب لذلك مثلا : موظف في مصر يتقاضى مائة وعشرين جنيها في السنة ، فيؤدي عنها ضريبة نحو خمسة جنيهات في العام . ويؤدي نفقات تعليم لولدين في المدارس الابتدائية عشرين جنيها في السنة ويستشفى هو وأفراد أسرته الأربعة بنحو عشرة جنيهات في العام فالمجموع نحو خمسة وثلاثين جنيها بينما مثيله في إنجلترا يؤدي ضريبة دخل مرتفعة تصل إلى نحو اثني عشر جنيها ، ولكنه يعلم ولديه ويستشفى هو وأفراد أسرته بالهجان !

لماذا؟ لأن زميله ذا الدخل العالي قد تضامن معه من حيث لا يشعر وبدون مساس بالنظام الاجتماعي المقرر ، حينما أدى ضريبة دخل مرتفعة لم تؤثر كثيرا في موارده ومستوى حياته .

وهناك سبب آخر غير الضرائب المتدرجة بمعته كذلك الشعور الديمقراطي الصحيح والعراقة في النظام النيابي ، ذلك هو تقديم المشروعات المتعلقة بصحة الشعب وتعليمه على جميع المشروعات الأخرى ، فمشروع كشروع "المراكز الاجتماعية" مثلا ومشروعات "مياه الشرب النقي" ومشروع "تجديد القرية" وسواها مما أجلناه عاما بعد عام ، لم يكن يستطيع تأجيله دورة برلمانية واحدة لو كان في إنجلترا أو أمريكا لأن الجمهور هناك هو السيد الأصيل !



والآن يجب أن نفكر تفكيرا جديا في توطيد أركان النظام الديمقراطي في مصر ، فهو نظام ناشئ وفي حاجة الى استكمال سماته الأولى . يجب أن نعمل جاهدين على تحقيق المساواة في فرص النجاح يجعل الصحة والتعليم الأولى - لا الازمى - على الأقل حقا للجميع .

أما الوسيلة لتوفير المال اللازم فقد سبقها فيما تقدم ، وهي لا تتحقق إلا إذا تحققت قبلها النية الصادقة في التضامن الاجتماعي ، وإتقاد هذه الملايين البشرية المعذبة ، وإتاحة الفرصة للجميع أن يكونوا أعضاء نافعين في جسم الأمة . وإلا إذا صحت النية كذلك على توطيد أركان النظام الديمقراطي في البلاد بروحه وحقيقته لا بمظاهره وأشكاله ما